

23 April 2012  
Arabic  
Original: English

## اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

### الدورة الأولى

فيينا، ٣٠ نيسان/أبريل - ١١ أيار/مايو ٢٠١٢

ورقة عمل مقدمة من الإمارات العربية المتحدة باسم الدول الأعضاء في  
جامعة الدول العربية إلى اللجنة التحضيرية الأولى لمؤتمر الأطراف في  
معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥،  
حول تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط:

### أولا - الجهود المبذولة لتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط

١ - يمثل قرار "الشرق الأوسط" الصادر عن مؤتمر مراجعة وتمديد معاهدة عدم انتشار  
الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ حول إخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي وباقي  
أسلحة الدمار الشامل الركيزة الأساسية والمحورية في صفقة المد اللاهوائي لمعاهدة عدم انتشار  
الأسلحة النووية.

٢ - وفي ضوء الالتزام الدولي بتنفيذ هذا القرار انضمت باقي الدول العربية التي لم تكن  
قد انضمت حتى عام ١٩٩٥ إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومع ذلك لم تنضم  
إسرائيل للمعاهدة، لتبقى إسرائيل الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم إلى المعاهدة، رافضة  
إخضاع منشآتها النووية كافة إلى نظام الضمانات الشامل التابع للوكالة الدولية للطاقة  
الذرية. الأمر الذي حذرنا مراراً من أنه يؤدي إلى تهديد أمن الدول العربية والسلام الإقليمي  
والدولي وسيقود إلى سباق تسلح إقليمي.

٣ - وبعد ١٥ سنة من المطالبة بتنفيذ قرار مؤتمر مراجعة عام ١٩٩٥ بشأن الشرق  
الأوسط دون جدوى، تبنى مؤتمر ٢٠١٠ لمراجعة المعاهدة وثيقة ختامية تضمنت خطة عمل  
كاملة ضمن أربع خطط عمل تبناها المؤتمر وتنص على خطوات عملية لتنفيذ قرار ١٩٩٥



بشأن الشرق الأوسط، وهو ما يمثل فرصة هامة لتدعيم الأمن الإقليمي ويعكس رغبة المجتمع الدولي في الحفاظ علي مصداقية نظام منع الانتشار النووي.

٤ - وقد نصت الوثيقة الختامية لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠ على ضرورة بدء عملية تقود إلى التنفيذ الكامل لقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط باعتباره ساري المفعول حتى تتحقق أهدافه. وتتضمن هذه العملية اتخاذ خطوات من بينها تكليف الأمين العام للأمم المتحدة والدول الراعية لقرار الشرق الأوسط عام ١٩٩٥ (الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والاتحاد الروسي) وبالتشاور مع دول المنطقة، بعقد مؤتمر خلال عام ٢٠١٢ يشارك فيه كل دول المنطقة حول إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وأن تستند مرجعية مؤتمر ٢٠١٢ إلي قرار مؤتمر مراجعة المعاهدة لعام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

٥ - وبالرغم من هذا التطور الايجابي إلا أن سنة كاملة مرت قبل أن يتم البدء في اتخاذ الخطوات الأولى لتنفيذ ما تضمنته الوثيقة خطة العمل الخاصة بالشرق الأوسط، وهي تعيين الميسر لأعمال المؤتمر وتحديد الحكومة المضيفة، حيث قام الأمين العام للأمم المتحدة من خلال التشاور مع الدول الراعية لقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط ودول المنطقة بالإعلان في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ عن اختيار فنلندا كدولة مضيفة للمؤتمر ونائب وزير الخارجية الفنلندية كميسر لأعمال المؤتمر.

٦ - أعربت الدول العربية عن ترحيبها باختيار فنلندا لاستضافة المؤتمر، وانخرطت مباشرة في مشاورات متواصلة مع ميسر أعمال المؤتمر وكيل الخارجية الفنلندية، سواء خلال زيارته للعديد من العواصم العربية أو من خلال المجموعات العربية في نيويورك وفيينا وجامعة الدول العربية، حيث تم نقل عدة أفكار ومقترحات بناءة بشأن الإعداد للمؤتمر ٢٠١٢.

٧ - كما شاركت غالبية الدول العربية في منتدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي عُقد في ٢٠-٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في فيينا حول الاستفادة من تجارب المناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية في إنشاء منطقة خالية في الشرق الأوسط والذي دعا إلى انعقاده قرار المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (GC 44/DEC/12) في دورته رقم (٤٤) لعام ٢٠٠٠. وقد عكست مناقشات المنتدى وجود عناصر عديدة في تجارب المناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية يمكن الاستفادة منها والاستعانة بها في عملية إنشاء المنطقة الخالية في الشرق الأوسط. وتشمل هذه العناصر نقاطا تتعلق بالأوضاع السياسية السائدة قبل وأثناء المفاوضات، والمفاوضات ذاتها، وعناصر المعاهدة ذات الصلة، ونطاقها، وآلياتها، وعمليات التحقق، والتزامات الدول النووية ذات الصلة.

## ثانياً - موقف الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية

٨ - ترحب الدول العربية مرة أخرى بالوثيقة الختامية الصادرة بتوافق الآراء عن مؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، وخاصة ما يتعلق منها بخطة العمل لتنفيذ قرار مؤتمر المراجعة لعام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، وتؤكد على ضرورة التنفيذ الكامل لمكونات خطة العمل بهدف الوفاء بما تقرر في مؤتمر المراجعة عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط وإحلاء المنطقة من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

٩ - كما ترحب بما تم اتخاذه من خطوات أولية - رغم تأخرها - لعقد مؤتمر عام ٢٠١٢ لإحلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل الذي دعت إليه خطة عمل الشرق الأوسط المتضمنة في الوثيقة الختامية لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، مع ضرورة التذكير بما تضمنته خطة العمل بخصوص حضور كافة الدول المعنية في الشرق الأوسط، نظراً لأن وأن الدول الإقليمية المشاركة هي التي ستحدد إجراءات المتابعة التي سوف يضطلع بها الميسر. وتتطلع إلى اتخاذ الخطوات القادمة بالسرعة اللازمة لتوفير أفضل الاستعدادات لعقد المؤتمر.

١٠ - تذكّر الدول العربية بضرورة قيام الميسر لأعمال المؤتمر بمهامه الرئيسية المكلف بها طبقاً لخطة العمل الخاصة بالشرق الأوسط المتضمنة في الوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة لعام ٢٠١٠ والتي تركز على تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط من خلال إجراء مشاورات مع دول المنطقة بهذا الصدد وتحضير جدول أعمال المؤتمر في إطار المرجعية التي حددها وثيقة ٢٠١٠، وكذلك المساعدة في تنفيذ خطوات المتابعة المستقبلية، ورفع تقاريره إلى مؤتمر المراجعة لعام ٢٠١٥ واللجان التحضيرية الثلاث التابعة له.

١١ - تطالب الدول العربية الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة بإعداد الوثائق المرجعية الخاصة بمؤتمر ٢٠١٢ في توقيت مناسب وعلى النحو المحدد في خطة العمل الخاصة بالشرق الأوسط.

١٢ - تؤكد الدول العربية على ضرورة قيام الأمين العام للأمم المتحدة والدول الثلاث الراعية لقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط بمسؤوليتها لتنفيذ القرار لكونه مكوناً رئيسياً لتحقيق الأمن لكافة شعوب المنطقة فضلاً عما يمثل من أهمية قصوى لاستمرارية ومصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومنظومة عدم الانتشار.

١٣ - تأخذ الدول العربية علماً بالجهود والمبادرات التي اتخذتها الأطراف المختلفة على المستويين الرسمي وغير الرسمي للإعداد لمؤتمر عام ٢٠١٢، بما في ذلك القيام بالعديد من الأنشطة لدعم التحضير له. بمشاركة جميع الأطراف الإقليمية المعنية. وتؤكد الدول العربية على أن مثل هذه الجهود ينبغي أن تبقى مساندة للجهود الميسر لأعمال المؤتمر في إطار عملية الإعداد للمؤتمر.

١٤ - وتؤكد الدول العربية على ضرورة الاستفادة من خبرات المناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية في إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، على النحو الذي عكسه منتدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، واستمرار إيجاد آليات لذلك لاستخلاص ما يتناسب منها مع أوضاع وخصائص المنطقة وإضافة ما يتناسب مع الظروف والتحديات الراهنة إليها.

١٥ - وتحث الدول الأطراف على دعم الصندوق الطوعي لإقامة مؤتمر عام ٢٠١٢ لإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل.

١٦ - تؤكد الدول العربية على ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتحث مجلس الأمن والمجتمع الدولي على ممارسة سلطاتهما لضمان سرعة امتثال إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ذات الصلة وإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

١٧ - استناداً إلى كل ما سبق، تؤكد الدول العربية أن هناك ضرورة ملحة لتطبيق قرار مؤتمر ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط وتحمل الدول الثلاث الراعية للقرار والمتبينة لخطوات تنفيذه بعقد مؤتمر ٢٠١٢ تأكيداً على أهمية إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية طبقاً لخطة العمل التي تم اعتمادها في الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر ٢٠١٠ لمراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتأكيد على الدور والمسؤوليات الهامة التي تم تكليف الأمين العام للأمم المتحدة بها في هذا الصدد واستمرار الأمم المتحدة في متابعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه.

١٨ - تؤكد الدول العربية على أن تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط هو أمر ليس بالصعب إذا توافرت الإرادة السياسية لدول المنطقة، وقام المجتمع الدولي بدور فعال استناداً على قرارات الأمم المتحدة لتنفيذ ذلك. وتطالب الدول العربية جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة بالامتناع عن اتخاذ أي تدابير تحول دون تحقيق هذا الهدف.

١٩ - وتؤكد الدول العربية على أن أي قرارات صادرة عن مؤتمر ٢٠١٢ لا بد أن تأتي بخطوات جادة ومحددة المهام وفقا لجدول زمني للمحادثات حول إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل. وتؤكد كذلك أن نجاح مؤتمر عام ٢٠١٢ يمثل مفترق طرق باعتبار أن عدم تحقيق نجاح ملموس سيدفع دول المنطقة الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لإعادة النظر في مواقفها وتقييم سياساتها التي تبنتها على مدار السنوات الماضية.

٢٠ - إن الجهد الرئيسي المطلوب لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يقع على عاتق الدول في المنطقة التي لم تنضم لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهذا ما تم بالفعل لإنشاء المناطق الخالية الأخرى. وبالتالي فعلى إسرائيل أن تبادر باتخاذ الخطوات اللازمة نحو إنشاء المنطقة الخالية أسوة بالحالات السابقة، والانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية إلى نظام الضمانات الشامل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وإلا ستدفع المنطقة إلى سباق تسلح.